مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: المقدرات والإمكانات الطاقية للاقتصاد الروسي الحديث
اسم الكاتب: د. محمد معن ديوب، د. رولا غازي اسماعيل، علا علي صادق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5321
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 02:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Capabilities And Potential Energy Of The Modern Russian Economy

Dr. Mohammad Maen Dayoub*
Dr. Rola G. Ismail**
Aula A. Sadeq***

(Received 19 / 6 / 2019. Accepted 15 / 10 / 2019)

□ ABSTRACT □

Currently, energy security is considered as the cornerstone of economic security and hence the overall security and stability of all States. It is able to determine the specific gravity of the State and to shape its relations with other States. This is exactly what happened to the Russian Federation, whose energy discoveries recently, contributed to the quantities that made it the largest incubator of natural gas. This fact has brought Russia back to the international arena after the collapse of the Soviet Union.

Russia has a high proportion of energy fuel, which is an important asset that began to invest not long time ago. Natural gas at the top of this wealth, which in turn carried the name of the Russian incubator to the first refineries when talking about alternative energies, followed by oil and coal and up to renewable energies, respectively.

This research sheds light on two of these energies (gas and oil) because of the substitution relations in the wheel of the economy because of the discoveries of the first and warning the second near depletion. The study aimed to identify the relative weight of each type of energy as a basis for all other sectors of the Russian national economy. The study used the descriptive analytical approach to describe the variables that will figure the relationship between the energy sector and the rest of the economies in Russia.

The study concluded that the energy sector has the largest share in the revenues of the Russian economy, and contributed to maintaining a certain degree of economic stability in Russia in the period of the recent economic crisis, which gave the Russian economy an opportunity to prove its presence in front of the major economies.

Keywords: Russian gas, Capabilities of Russian economy, Russian economy, the Russian energy sector.

*Professor, Department of Economic, Faculty of Economics, TishreenUniversity, Latakia, Syria.
**Associate professor, Department of Economic, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.
***postgraduate student, Economic Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.

المقدّرات والإمكانات الطاقية للاقتصاد الروسي الحديث

د. محمد معن ديوب*
د. رولا غازي اسماعيل**
علا علي صادق***

(تاريخ الإيداع 19 / 6 / 2019. قُبِل للنشر في 15 / 10 / 2019)

□ ملخّص □

يعد الأمن الطاقي في وقتنا الراهن عصب الأمن الاقتصادي، ومن ورائه الأمن والاستقرار الشامل للدول برمتها، وهو الأقدر على تحديد الثقل النوعي للدولة ورسم علاقاتها مع الدول الأخرى. وهذا تماما ما حصل لجمهورية روسيا الاتحادية التي أسهمت اكتشافات الطاقة فيها مؤخرا عن كميات جعلتها تصنف الحاضنة الأكبر لبعضها (كالغاز الطبيعي)، الأمر الذي أعادها وبقوة إلى الساحة الدولية بعد أن غيّبها انهيار الاتحاد السوفييتي.

يحوز الوقود الطاقي بأنواعه على نسبة مرتفعة من ثروات روسيا ومقدراتها والتي بدأ استثمارها بشكل أمثل منذ مدة ليست ببعيدة، وعلى رأسها الغاز الطبيعي الذي حمل اسم الحاضنة الروسية إلى المصاف الأولى عند الحديث عن الطاقات البديلة، يليه كل من النفط والفحم الحجري وصولا إلى الطاقات المتجددة على التوالي.

يسلط هذا البحث الضوء على اثنتين من هذه الطاقات (الغاز والنفط) لما يربطهما من علاقات إحلال في عجلة الاقتصاد بسبب اكتشافات الأولى وإنذار الثانية بالنضوب القريب، حيث هدفت الدراسة إلى الوقوف على الوزن النسبي لكل نوع من أنواع الطاقة كوقود محرك لسائر قطاعات الاقتصاد الوطني الروسي، متبعة المنهج الوصفي لتوصيف المتغيرات التي ستدرس بدورها العلاقة بين قطاع الطاقة وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني في روسيا.

خلصت الدراسة إلى أن لقطاع الطاقة الحصة الكبرى في عائدات الاقتصاد الروسي، كما أنه أسهم في الإبقاء على حد معين من الاستقرار الاقتصادي في روسيا في فترة الأزمة الاقتصادية الأخيرة، الأمر الذي أعطى فرصة للاقتصاد الروسي بإثبات وجوده أمام الاقتصاديات الكبرى التي خرجت منهكة جراء تلك الأزمة.

الكلمات المفتاحية: الغاز الروسي، الاقتصاد الروسي الحديث، مقدرات الاقتصاد الروسي، قطاع الطاقة الروسي.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
** أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
*** طالبة دكتوراه– قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.

مقدمة:

على خلفية التواجد الفعلي الروسي في ساحة الصراع في سورية، وتصدّر روسيا لقائمة الدول المتصارعة في المنطقة (حيث يعزو بعض الباحثين الأمر إلى الحرب الخفية على الطاقة)، وبالتالي كان لزاماً التحقق من أهمية القدرات الطاقية لروسيا. حيث وفي معرض الحديث عن القدرة الاقتصادية الروسية، لابد من الحديث بداية عن الموقع الجغرافي للحاضنة الروسية (شكل 1) ككل والذي يعد نقطة الاتصال الآسيوية الأوروبية على رقعة يابسة تصل إلى (17 مليون كيلومتر مربع) تتشارك حدودها الأربعة والعشرين مع (14) دولة و(10) بحار، يعد البحر الأسود وبحر قزوين وبحر اليابان وبحر شرق سيبيريا أهمها بالإضافة إلى ستة بحار أخرى (محمد، 2014؛ الرماح، 2016).



الشكل (1): يمثل الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية.المصدر: وكالة المعلومات الطاقوية (Eia, 2016)

ولعل هذه المساحة الشاسعة وهذه الحدود المفتوحة هي التي دفعت بروسيا إلى الانشغال بالجانب العسكري، حيث وصل انعكاس هذا الأمر إلى الصناعة، فتفوقت روسيا عالميا بالصناعات العسكرية التي احتلت بندا رئيسا في ميزان مدفوعاتها. ولا يُعزى الأمر لافتقارها بالموارد الطبيعية والبشرية، فروسيا السادسة عالميا من حيث القوة البشرية (143 مليون نسمة حسب الإحصائيات الروسية الأحدث)، وتُعدّ على رأس دول الطاقة في العالم من نفط وغاز وفحم حجري ومياه عذبة (تصل إلى ربع الاحتياطي العالمي)، وغابات بكر وطاقات أخرى كهرمائية وكهرذرية (أمين،2012 ؛ محمد، 2014؛ الرماح، 2016).

من هنا سيعنى هذا البحث ببعض هذه الطاقات متناولا الغاز الطبيعي والنفط بشيء من التفصيل دون إغفال البدء بتسليط الضوء على الاقتصاد الروسي بصورة شاملة.

مشكلة البحث:

إنّ المتغيرات الدولية الراهنة والواقع العالمي باتا مرهونَين بجملة من المعطيات والحقائق ذات الفاعلية الكبيرة، كوجود الطاقة البديلة النظيفة نوعاً ما، إذا ما قورنت بطاقة العصر الفائت إن صح التعبير (النفط) والتي تؤول إلى النضوب؛ الأمر الذي يستدعي دراسة مدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه هذا المعطى الطاقي الجديد في مختلف مناحي الاقتصاد

لحاضنة عملاقة كروسيا، الأمر الذي يعتمد بالدرجة الأولى على السياسات الاقتصادية للدولة وتوجهاتها في الإفادة القصوى من مختلف أنواع الطاقة لديها بما فيها النفط ما قبل النضوب.

والتساؤل المطروح: ما مدى أهمية قطاع الطاقة بعنصريه الأكثر أهمية (الغاز الطبيعي والنفط) بالنسبة للاقتصاد الروسي، وما دور كل منهما في جعل الأخير أحد أهم الاقتصاديات العالمية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتدرج أهمية الدراسة من الناحية الاقتصادية في الوزن النوعي لقطاع الطاقة بالنسبة للاقتصاد الروسي، فبالنظر للغاز الطبيعي كطاقة تشغيلية ووقود حيوي لاقتصاديات بأكملها فإنّ العمل به واتباع سياسة إحلال ناجحة تضمن استغلالا أمثل للنفط في مراحل ما قبل النضوب يعد نقطة تحول مفصلية اقتصاديا وذلك على المستوى الاقتصادي الروسي الداخلي والخارجي على السواء.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد درجة تداخل قطاع الطاقة مع باقي قطاعات الاقتصاد الوطني في روسيا عن طريق معدلات الاستخدام لطاقاته سواء التقليدية منها أو البديلة في مختلف تلك القطاعات.
- تحديد أهمية قطاع الطاقة ووزنه النسبي في الاقتصاد الروسي ككل على اختلاف بنوده.

منهجية البحث:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في محاولة لتوصيف المتغيرات الخاصة بظاهرة التداخل بين قطاع الطاقة وباقي قطاعات الاقتصاد الروسي، وفي الوقوف على موقع روسيا على الخارطة الاقتصادية، بصرف النظر عن جانب العلاقات الدولية وأثر متغير الطاقة فيه.

النتائج والمناقشة:

1. إمكانيات ومقدرات الاقتصاد الروسي:

تعوم الجغرافيا الروسية على فيض من الموارد والثروات الطبيعية على اختلاف أنواعها وفي مقدمتها الثروة الطاقية التي تعد وقود البلاد الحيوي، إذ تقدّر احتياطياتها النفطية بحوالي 49 مليار برميل وهو ما يوازي نسبة 4.6% من الاحتياطي النفطي العالمي محتلة المرتبة السابعة على سلم التصنيف الطاقي حول العالم وذلك بطاقة إنتاجية تصل إلى 7.5 مليون برميل يوميا وطاقة تصديرية تبلغ 3.2 مليون برميل من الخامات النفطية إضافة إلى مشتقات ما بعد تكريرية تصل حد 70 مليون طن وبهذا تشكل ما نسبته 40% من إجمالي الصادرات العالمية، وثاني أكبر منتجي ومصدري الوقود الحيوي بعد المملكة السعودية، مزودة ببنى تحتية على نفس القدر من ضخامة العملية الإنتاجية بتعداد يبلغ 29 مصفاة تفوق طاقتها الاستيعابية مجتمعة 9 ملايين برميل يوميا (محمد،2014 ؛ Russianfederation ,2015؛ النبي،2016 ؛ Bp, 2018).

وعلى خلاف كونها السابعة عالميا في الاحتياطيات النفطية والثانية في الإنتاج والتصدير للمكون ذاته فإن الحاضنة الروسية تتصدر قائمة منتجي الطاقة ودول العالم ككل بالنسبة للطاقة البديلة (الغاز الطبيعي) برقم احتياطيها البالغ 54.3 تريليون متر مكعب وبنسبة مئوية تقارب 35% عالميا (Russianfederation,2015).

الجدير بالذكر أيضا في معرض الحديث عن الثروات الطبيعية، الغنى الروسي بالمعادن والعناصر الأخرى على اختلافها (الحديد–النيكل–الفضة–الرصاص–الفوسفات – الألماس إضافة إلى كل من الذهب والأخشاب و220 مليون هكتار من المساحات الزراعية والصالحة للزراعة والتي تتغذى على 120 ألف نهر) على سبيل المثال لا الحصر (Victor *et al.*,2006).

لم تضع هذه الثروات والمقدرات الاقتصاد الروسي على المحك يوما كما فعل الجهل في توظيفها وتضافره مع القلاقل السياسية التي أصابت البلاد وتبعاتها التي امتدت حتى عام 2000 مع بداية فترة رئاسية جديدة وضعت الإمكانات والطاقات الروسية موضع التوظيف الأمثل فانعكس ذلك في مختلف جوانب الاقتصاد والتي كان أبرزها:

- ✓ زيادة الناتج القومي الروسي الإجمالي.
- ✓ زيادة حصة الفرد من الناتج أعلاه.
- ✓ تراجع معدلات التضخم.
- ✓ تراجع نسب البطالة.
- ✓ زيادة مستويات النمو في الناتج الإجمالي للبلاد.
- ✓ ارتفاع مستويات الأداء في كافة مؤسسات الاقتصاد.
- ✓ زيادة الاستثمارات الحكومية.
- ✓ تهيئة الفرصة والبيئة الاستثمارية الملائمة أمام الاستثمار الأجنبي على خلفية التطور في الاستثمار الحكومي.
- ✓ التحسن في نوعية السلع التصديرية وانعكاس ذلك على أسعارها.
- ✓ تهيئة الاقتصاد الروسي أمام مختلف أنواع الاضطرابات، وفي مقدمتها الاضطرابات الاقتصادية والاضطرابات في أسعار مكونات الطاقة عالميا بتكوين ما هو أشبه برصيد احتياطي للحالات الطارئة يمول من مبيعات الطاقة نفسها في فترات الاستقرار.

الجدير بالذكر أن رصيد احتياطي الحالات الطارئة هذا، قد تزايد من مبلغ 13.5 مليون دولار عام 2004 وغدا 17 مليون دولار بعد عام واحد فقط في 2005. وفي المقابل ارتفعت نسب النمو الاقتصادي الروسي من 4.7% عام 2002 إلى 7.3% عام 2004 الأمر الذي يعود بدوره إلى ما تقدم من أسباب (مجدان، 2015؛ بورشيفكايا، 2016).

1. 1. مراحل تطور الاقتصاد الروسي:

بيانا للإمكانات الحقيقية للاقتصاد الروسي سواء الكامنة منها أو التشغيلية لابد من تصوير هذا الاقتصاد منذ حلته الأولى وصولا إلى مركزه الحالي على صعيد الاقتصاد العالمي:

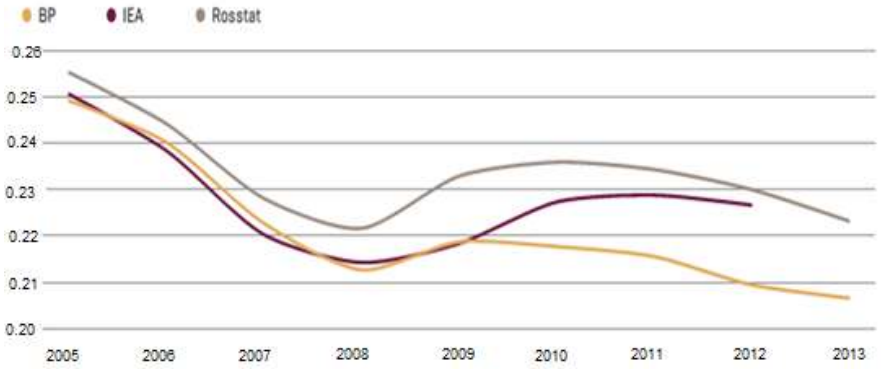
1) **فترة الانهيار المضاعف** إن صح التعبير حيث كان الانهيار الأول بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وهي نتيجة اقتصادية متوقعة لحدث سياسي أمني على هذه الدرجة من الكارثية، أما الانهيار الثاني فكان بعد محاولة إنعاش الاقتصاد الروسي المتهالك بعد التفكك وبفعل اعتماد الأدوات الاقتصادية الخاطئة وإغفال الآثار الناجمة عن تطبيقها وعلى رأسها الإسقاط المفاجئ لنظام السوق الحر على الاقتصاد الروسي الخاضع أساسا لنظام معاكس بالكامل بجميع أسسه وبناه الاقتصادية، ألا وهو نظام الاقتصاد الموجه وما ترتب عليه من سوء توزيع للثروة المملوكة أساسا للمجتمع

ككل إذ عادت ملكيتها آنذاك لفئة قليلة العدد، كبيرة النفوذ فاحشة الثراء، ما أنذر بانهيار جديد يقضي على ما تبقى من اقتصاد بعد الانهيار السوفييتي الكبير وذلك في الفترة الممتدة ما بين عامي 1991 و1998(أمين،2012؛ عرفة،2014؛ محمد،2014؛ الرماح،2016).

2) **فترة الاستقرار** على مختلف الصعد: حيث وبعد كل التأخر الذي أحدثه تفكك الاتحاد السوفييتي والركود الذي اعترى مختلف قطاعات المجتمع الروسي طوال فترة التسعينات سعت روسيا جاهدة لإنهاء هذا الواقع من انتهاء الألفية الثانية والعمل على تدارك الوضع العالمي واستعادة مكانتها السابقة على المستوى الدولي انطلاقا من إصلاح المجتمع الداخلي لأنه الخطوة الأولى بالنسبة لأية دولة في ترسيخ قوتها ومكانتها في المحافل الدولية ومحاولة منها للعودة إلى سابق عهدها واختزالا للزمن قامت الدولة في روسيا الاتحادية بوضع الخطط وإجراء إصلاحات جذرية فشملت التغييرات جميع القطاعات وتمثلت بكل مما يلي(أمين،2012؛ عرفة،2014؛ محمد،2014):

- **<u>في القطاع الاقتصادي:</u>**

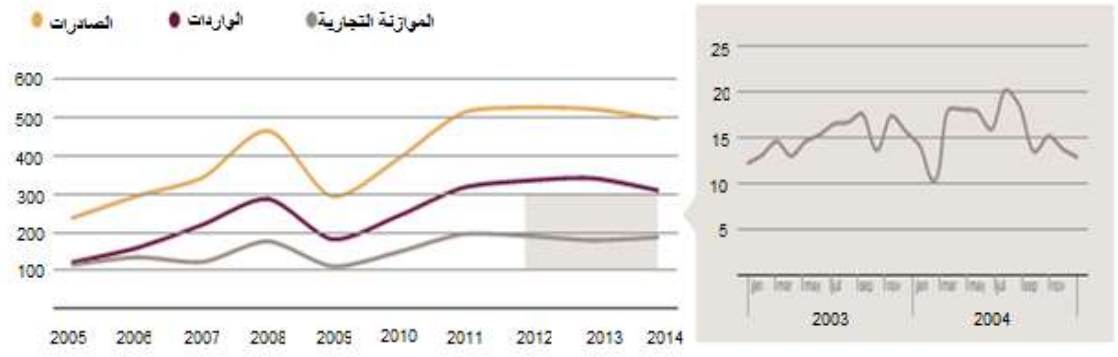
1. توفير بيئة اقتصادية آمنة لمشاريع الأعمال المتوسطة فما دون.
2. فتح المجال وبشكل موسع للاستثمار في مشاريع البنى التحتية كافة.
3. بدء العمل بمبدأ الاقتصاد الحر مع مراعاة ألا يكون هذا الانتقال بطريقة مفاجئة تنهك الاقتصاد وتترك في بنيته الثغرات حيث حافظت الدولة على حقوقها في التواجد وواجباتها تجاه المجتمع.
4. رفع مستويات دخل الفرد وزيادة نسب الرواتب والأجور بالمتوسط فارتفعت من 79 دولار شهريا عام 2000 إلى 835 دولار شهريا عام 2012.
5. محاربة الركود في الاقتصاد الوطني ومحاولة بث حركة مستمرة فيه بشكل دائم عن طريق زيادة القدرة الشرائية لدى الأفراد.
6. رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي سجل نسبة 7% سنويا ما بين العامين 2006-2007.
7. تعظيم عوائد قطاعات الاقتصاد الحيوية وعلى رأسها قطاع الطاقة والثروة الباطنية الشكل(2).



الشكل (2): يمثل كثافة قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي الروسي (طن لكل 1000 دولار اميركي) من عام 2005 إلى عام 2013 وفقا لتقديرات مختلفة. المصدر: (Bp,2016)

تؤكد البيانات الإحصائية 2012-2013 من مصادر مختلفة أنه بعد عام 2011 فإن كفاءة قطاع الطاقة في روسيا قد سجلت تراجعا واضحا في معدلاتها التي سجلت مستويات أقل بكثير مما كانت عليه قبل أزمة 2008-2009.

8. ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2013 وزيادة حصة الفرد منه لتصل إلى 14.5 ألف دولار للفرد الواحد الشكل(3).



الشكل (3): يمثل التجارة الخارجية لروسيا: الصادرات والواردات من السلع، الميزان التجاري بين عامي 2005 و2014. الأرقام ب المليار دولار أميركي (Russianfederation,2015).

يظهر الشكل بداية تحسن طفيف للميزان التجاري لروسيا في العام 2014 نظرًا للانخفاض السريع في الواردات، الناتج عن العقوبات والعقوبات المضادة وتراجع سعر الصرف والذي لم يستمر لفترة طويلة، حيث أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في نهاية العام إلى نتائج معاكسة وإضعاف سريع للروبل.

9. وضع أولويات اقتصادية كسداد الدين الدولي الذي كان متراكما فيما يخص روسيا الاتحادية سواء قبل الانهيار أو بعده.

10. رفع احتياطي خزينة الدولة من الذهب والعملات الصعبة إلى حد قارب فيه ما قيمته 600 مليار دولار عام 2006 ومحاولة اكتنازها ما أمكن ذلك الأمر الذي يؤخذ عليه اعتماده الكبير والمباشر على قطاع الطاقة وعوائده على الاقتصاد الوطني الروسي.

- **<u>في القطاع الاجتماعي:</u>**

1. العمل على رفع مستوى معيشة الفرد.
2. رفع عتبة الدعم الاجتماعي بشكل عام.
3. خفض معدلات البطالة لتصل إلى ما دون 6% بين عامي 2006-2007.
4. ردم الفجوة الاجتماعية –الناتجة عن التفاوت الطبقي المتشكل عقب الانهيار–بأدوات اقتصادية.

- **<u>في القطاع السياسي:</u>**

حصل التغيير الأهم على الإطلاق عندما قامت الدولة بمحاربة تسييس الاقتصاد أو شخصنته فلم تسمح لرأس المال الذي كان لايزال متركزا لدى القلة القليلة بالتحكم بالمراكز المفصلية للدولة سواء كانت سياسية أم لم تكن كذلك.

إضافة لباقي قطاعات الدولة الأمنية والقضائية والتعليمية والمؤسساتية وغيرها على التوازي ودون استثناء وعملت بالمقابل على استعادة مركزها الدولي مطيحة بنظام القطب الواحد الذي كان سائدا آنذاك (الرماح،2016).

انعكست تلك الخطط وآليات تنفيذها على روسيا ككل داخليا ودوليا في فترة لاحقة وبعد أن بدأت نتائجها بالظهور. بدأ الاقتصاد الروسي يشغل حيزا كبيرا وترتيبا متقدما في الاقتصاديات الأولى العشرين على مستوى العالم وبدأت مقومات الانتعاش والنمو تظهر لصالح سوق روسيا المحلية والدولية على السواء.

إلا أن سلبيته التي ذكرت آنفا في ارتكاز ثقل الاقتصاد الروسي ومتطلباته على إيرادات قطاع الطاقة والثروات الباطنية بدلا من محاولة تنويعها وتوسيعها ما أمكن بالإضافة إلى قصور بعض آليات إعادة الهيكلة؛ أفضى إلى قلة

قدرة الاقتصاد الروسي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد وعدم قدرته على تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي لناحية متطلبات وحاجات السوق فبقيت بنود الواردات من السلع والخدمات في ميزان المدفوعات الروسي ضخمة وفيها الكثير من الاستنزاف للقطع الأجنبي والمركز المالي للدولة الروسية وجاءت أزمة عام 2008 الاقتصادية العالمية لتحول دون تدارك الوضع وتحد من فعالية خطط الإصلاح الموضوعة (الشيخ،2010؛ مجدان،2015؛ الرماح،2016).

3) **فترة الازدهار** المستمرة منذ عام الأزمة المالية العالمية 2008 والذي أطاح باقتصاديات كثير من الدول إلا أن روسيا واجهت أزمة الاقتصاد الحادة تلك برصيد مالي أنقذ اقتصادها من أن يكون يوما في موقف حرج إذ أسفرت استراتيجية الدولة في فترة الاستقرار – والخاصة بتحويل نسب كبيرة من عوائد الاقتصاد إلى عمليات الاكتناز– عن رصيد قدّر ب 645 مليار دولار في عام الأزمة ذاته تراوح ما بين ذهب وعملات صعبة مرتفعا بحوالي 617 مليار دولار عن قيمته قبل ثماني سنوات مقابل 302 مليار دولار كنفقات ميزانية لذات العام وذلك رغم ما أخذ على هذه الاستراتيجية الوطنية الروسية من إرهاقها وأحيانا استنزافها لموارد قطاع الطاقة في البلاد (الشيخ،2010؛ فتيحاني،2014).

تزامنت سياسات إعادة الهيكلة للاقتصاد الروسي ونجاح نتائجها مع حلول الأزمة المالية العالمية فكانت السوق الروسية مفتوحة على مصراعيها أمام الأزمة وآثارها الشكل (4)، فالركود الذي أصاب كبرى الاقتصاديات العالمية أدى إلى تباطؤ العجلة الصناعية لدى تلك الاقتصاديات، الأمر الذي أسهم في انخفاض مستويات الطلب على مصادر الطاقة بشكل عام والتي كان لروسيا الحصة الأكبر منها على اعتبار أنها صاحبة الحصة الأكبر من تلك الموارد وعليه تراجعت نسبة واردات الطاقة في الاقتصاد الروسي، وقد أدى هذا الوضع الاقتصادي الحرج لروسيا كما لمعظم الاقتصاديات العملاقة إلى انخفاض قيمة عملتها الوطنية أمام الدولار وذلك من سعر صرف 25 روبل إلى 31 روبل (فتيحاني،2014).



الشكل (4): يمثل النمو الاقتصادي في الاقتصادات الرائدة في العالم بين عامي 2005–2014، ٪ على أساس سنوي (Russianfederation,2015)

يتضح من الشكل أعلاه أنه لم يتغير معدل النمو الاقتصادي العالمي بشكل كبير في عام 2014 وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فقد كان يعادل 3.4٪، كما في العام السابق.ومع ذلك، فإن هذا الاستقرار يخفي تغييرات هيكلية. كما أن معدل النمو في الاقتصادات النامية، وخاصة في أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة تباطأ إلى حد كبير، في حين حققت الاقتصادات المتقدمة بعض التسارع بسبب انتعاش اقتصاد الاتحاد الأوروبي.

وشهدت البرازيل أكبر تباطؤ بين الاقتصادات الرائدة تحت تأثير المشاكل على أسواق السلع وارتفاع التضخم وضعف الطلب المحلي.

أما فيما يتعلق بالاقتصادات المتقدمة فقد تدهور الوضع في اليابان، حيث انخفض الاستهلاك المحلي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تزايد الضرائب.

أيضا تعزز الاقتصاد الأوروبي: على الرغم من أن فرنسا وإيطاليا ما زالتا في حالة ركود، فإن ألمانيا وبريطانيا تنموان على أساس انخفاض قيمة اليورو والطاقة الرخيصة.

وكما هو حال سائر اقتصاديات تلك الأزمة وضعت الدولة في روسيا الاتحادية حلولا وخططا للتخفيف من حدة آثارها على الاقتصاد الوطني وتدارك حالة الركود الاقتصادي والقيام بمحاولات إنعاشه بشكل مستمر ويسجل للاقتصاد الروسي تجاوزه لتلك الأزمة بنسبة أكبر من اقتصاديات أخرى على الرغم من آثارها ورغم أنه كان قد خرج توا من أزمته الخانقة والتي كبدته خسائر فادحة في مختلف القطاعات (أزمة انهيار الاتحاد السوفييتي).

لم تنته آثار الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاديات الغربية بما فيها الاقتصاد الروسي الذي دخل نوعا آخر من الأزمات مع أواخر العام 2013 ومطلع العام 2014 نتيجة ضم الدولة الروسية لشبه جزيرة القرم إلى أراضيها إثر اندلاع الحرب الأهلية في الجنوب والشرق الأوكراني ونتيجة الدور الروسي الذي جاء مغايرا لمصلحة دول غربي أوروبا وأمريكا فإن الحرب (الاقتصادية) غير المعلنة بدأت بين الأطراف المذكورة تمثلت بعقوبات اقتصادية مالية بالاتجاهين تركت آثارها على الاقتصاد الروسي في كثير من مفاصل الاقتصاد لكن السياسة الحربية الاقتصادية الغربية ركزت على امتناع البنوك الأوروبية عن تقديم القروض الخارجية لكبرى الشركات الروسية وعلى رأسها العاملة منها في مجال الطاقة.

كانت هذه المرحلة مفصلية جدا بالنسبة لكل من روسيا التي سعت إلى إيجاد البديل عن أسواق غرب أوروبا ولاقتصاديات الشرق التي أصبحت سوق الطاقة الروسية الجديدة وفي مقدمتها كل من الاقتصاد الصيني والاقتصاد التركي.

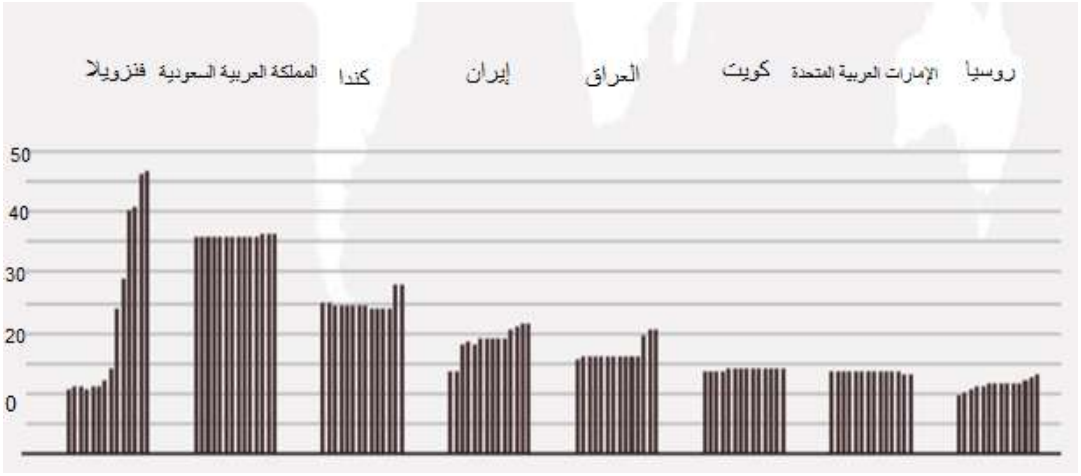
كان الاقتصاد الروسي مهيأ في ذلك الوقت للتأثر بالأزمة الأوكرانية أو غيرها تأثرا شديدا حيث رصدت التحليلات والدراسات الاقتصادية مجموعة من نقاط الضعف الهيكلية فيه تم تصنيفها كالتالي (Ebel,2009؛ فتيحاني،2014):

- معاناة الاقتصاد الروسي في تلك الفترة من سياسات الاحتكار لمصادر الطاقة والوقود الحيوي بأنواعه ما يرفع النفقات وتكاليف الإنتاج.
- ارتفاع أسعار الخدمات.
- ارتفاع تكاليف قروض التمويل للمشاريع بشكل يفوق حجم النمو الاقتصادي في البلاد ما يحمل الشركات المحلية أعباء وتكاليف إضافية تصل إلى 35% من حجم التكلفة الكلية وتنعكس في أسعار السلع والخدمات لتصل حد خسارة الميزة التنافسية لها أمام البديل المستورد.
- ارتفاع حالات العجز في الصناديق الاجتماعية المدعومة من قبل الحكومة كصندوق التقاعد وصندوق الضمان الصحي وصندوق الرعاية الاجتماعية مما زاد في أعباء الدولة المالية.
- تراجع إنتاجية العمل في الاقتصاد الروسي ككل.
- الانخفاض الشديد في سياسات وتسهيلات الإقراض المقدمة للأفراد داخل المجتمع الروسي والذي تزامن مع توقف نمو دخل الفرد ومعدلات الرواتب والأجور بسبب الأعباء الإضافية الملقاة على عاتق الدولة في ذلك الحين الأمر الذي سبب انخفاضا حادا في معدلات الإنفاق الاستهلاكي.
- انخفاض الطلب الأجنبي على السلع روسية المنشأ كنتيجة طبيعية للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

- الديون الغربية المستحقة على الشركات الروسية الواجبة السداد في حال تخفيض حدة العقوبات والتي قدرت بنحو 130 مليار دولار.
- انخفاض أسعار وعائدات النفط على المستوى العالمي ككل.

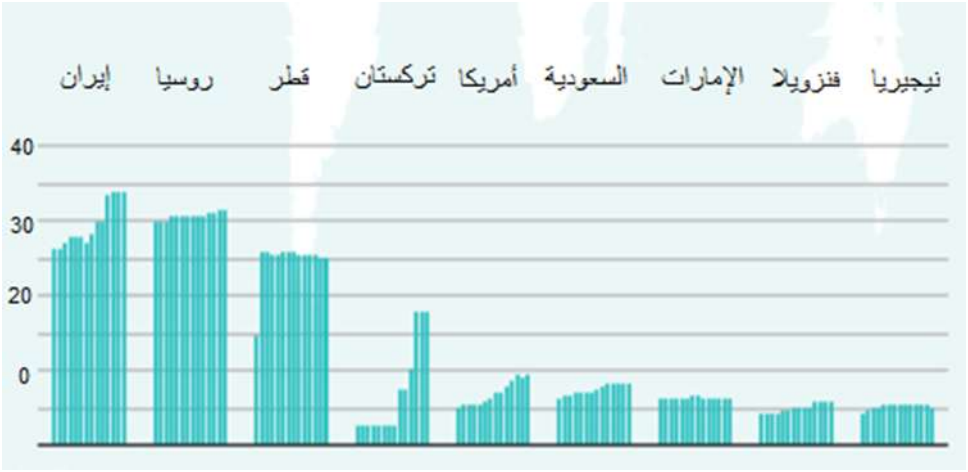
الجدير بالذكر أن نقاط الخلل في الاقتصاد الروسي المتزامنة مع ظروف وإجراءات العقوبات الخارجية قد سببت هبوطا حادا في معدل النمو الاقتصادي بنسبة 6.5% عن عام 2006–2007 حيث بلغ 0.5% في العام 2014 رغم أن أكثر السيناريوهات الاقتصادية تشاؤما توقعت هبوطه إلى 1.7% كما توقعت ازدياد نسبة الفاقد من رأس المال الوطني نحو الخارج إلى نحو 130 مليار دولار في العام 2015 إضافة إلى تراجع احتياطي الخزينة الروسية من الذهب والعملات الصعبة في الفترة الاقتصادية ذاتها (Ebel,2009؛ مجدان،2015).

لم يعد يؤخذ على الثراء الروسي اقتصاره على الثروات الطبيعية والباطنية المتجددة وحتى القوى البشرية بل يتعدى الأمر ذلك وصولا إلى الطاقة التقليدية وتتحصل على الترتيب 8 عالميا في الاحتياطي النفطي بنسبة 5% من الإجمالي النفطي العالمي الشكل (5)، مقابل تصدرها قائمة الاحتياطيات الكبرى للغاز الطبيعي موضوع البحث بنسبة 23% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي وبأرقام إنتاج واحتياطي هي على التوالي 10 ملايين برميل يوميا و80 مليار برميل حسب الإحصاءات النهائية للعام 2014 (Conti *et al.*,2016) الشكل(6).



الشكل (5): يمثل احتياطيات النفط الخام في الدول الرائدة (2000–2013، مليار طن). المصدر:(Bp,2018)

يظهر الشكل السابق أن الاحتياطي المثبت للنفط في الدول الرائدة لم يتغير في السنوات الأخيرة وذلكبعد أن تضاعفت احتياطياتها المكتشفة أربعة أضعاف منذ عام 2000، بسبب النفط الثقيل في حزام أورينوكو النفطي، حيث لا تزال فنزويلا تتصدر قمة الهرم.



الشكل (6): يمثل احتياطي الغاز الطبيعي في الدول الرائدة (2000–2014، تريليون قدم مكعب). المصدر: (Bp,2018)

يتضح جليا من الشكل انخفاض حصة روسيا في السوق العالمية بعد اكتشافات حقول الغاز الطبيعي الكبيرة في إيران وقطر وتركمانستان.

ويتميز العرض الروسي للطاقة المحركة للاقتصاديات بسهولة اتصاله من أسواق الطلب وهذا الأمر يعود لكل من الأسباب (Ebel,2009):

- الموقع الاستراتيجي لروسيا الاتحادية بالنسبة للدول الأوروبية ودول الجوار.
- اتساع الرقعة الجغرافية للحاضنة الروسية والتي تعد سلاحا ذا حدين.
- كثرة الحدود المشتركة مع دول الجوار.
- التنوع الكبير في دول الجوار من مناح مختلفة إذ لا يقتصر الأمر على الجيران الأوروبيين.
- التعدد الكبير بالمنافذ الروسية تجاه العالم الخارجي.

بالمقابل فإن اتساع المساحة لدى الحاضنة الروسية أفضى إلى تركز نسبة من حقول الطاقة النفطية في مناطق بعيدة عن مراكز المدن وعقد النقل الأمر الذي يعني استجرارها إلى مراكز الخدمة أو منافذ العبور عبر خطوط وشبكات نقل مخصصة لهذا الغرض وما يترتب على ذلك من تبعات وأعباء مالية هائلة.

أضف إلى ذلك ما تعرضت له ثروات البلاد ومقدراتها الاقتصادية من تقلبات في السياسات الاقتصادية وسياسات توزيع الثروة بدءا بالقلاقل وحالات عدم الاستقرار الناجم عن عدم الاستقرار السياسي مرورا بحالات الاستيلاء ومحاولات الخصخصة وتركيز الثروة ووصولا إلى الاستقرار واعتماد اقتصاد منظم وعادل قدر الإمكان وجعل الطاقة ثروة في متناول الجميع وتحت سيطرة الدولة بالكامل.

يذكر أن ما سبق جعل للاقتصاد الروسي مكانة متقدمة على المستوى الدولي وصلت حد تصنيفه سابعا بين اقتصاديات العالم (Stulberg,2013).

2. قطاع الطاقة الوقود الحيوي للاقتصاد الوطني الروسي:

يعد قطاع الطاقة مفتاح الانتقال الروسي من واقع معاش لازم روسيا بمختلف قطاعاتها ولمدة ليست بالقصيرة إلى مستقبل باتت الدولة الروسية تراهن عليه بمختلف قطاعاتها، إذ يعد قطاع الطاقة الضامن الأول لعمليات التنمية والنمو

الاقتصادي التي بدأت بوتيرة عالية وحققت قفزات نوعية في مختلف قطاعات الدولة وبصمة كبيرة في ثقلها الدولي في محافل الاقتصاد والسياسة وصولا إلى القوة العسكرية (Stein,1983).

وخلافا لفترة أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الفائت التي شهدت انهيار الاتحاد السوفييتي وما تبعه من تردي وتراجع مختلف القطاعات التي تقوم عليها الدولة الروسية وانهيار مؤسساتي كبير في الداخل الروسي أرخى بانعكاساته على مكانة روسيا الإقليمية والدولية، فإن الفترة اللاحقة وعلى الرغم مما تم تحقيقه من انتهاج لنظام السوق الحر وما يتبعه من انفتاح اقتصادي نحو العالم الخارجي والاتجاه نحو عمليات الخصخصة على أوسع نطاق فإن الدولة في روسيا أدركت حيوية قطاع الطاقة بالنسبة لاقتصادها دونا عن مختلف القطاعات الأخرى، الأمر الذي ظهر واضحا في استراتيجياتها وخططها الاقتصادية قريبة ومتوسطة المدى على أقل تقدير، فقد احتفظت الدولة بملكيتها لذلك القطاع الحيوي سابق الذكر ومؤسساته العاملة وعلى رأسها شركتا غاز بروم وأويل لوك اللتان تعملان في مجالي الغاز والنفط على التوالي، وجاء ذلك على خلفية الأهمية النسبية لهذا الوقود الحيوي في تغذية الخزينة العامة ووقودا محركا لعجلة الاقتصاد ككل إضافة إلى الحاجة الماسة له والتي تفرضها طبيعة المناخ السائد على الجغرافيا الروسية ما أوجب على الدولة ليس حيازته كملكية عامة حماية لهذه السلعة من الاحتكار فقط بل وعده من أولى السلع المدعومة في الاقتصاد الروسي (Todorev,2008).

وفي الاستراتيجيات الروسية بعيدة المدى عزمت الحكومة على خصخصة قطاع الطاقة رغم المخاوف التي تمحورت حول نقطتين جوهريتين تتمثلان في (Todorev,2008):

- انعكاس عمليات خصخصة قطاع الطاقة والوقود الحيوي بشكل مباشر على أسعار هذه السلعة في السوقين المحلية والخارجية بسبب الانفتاح الاقتصادي وفتح باب المنافسة على مصراعيه يضع المواطن الروسي وحاجاته من الطاقة والوقود على المحك خصوصا في ظل وضع اقتصادي متأزم لا يتصف بالاستقرار بل بمحدودية القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، الأمر الذي ترجم على أرض الواقع حين ارتفعت أسعار الطاقة بحوالي خمسة أضعاف في غضون أقل من عام بين 1991-1992.
- انخفاض الكميات المنتجة من الطاقة (ولو بشكل مرحلي) كأحد آثار عمليات الخصخصة كما حدث في مطلع التسعينات وهي الفترة التي سجلت تراجعا في الكميات المنتجة من الخامات النفطية فاق 10% فوصل إلى ما يقارب 13.4% عام 1992.

ورغم ما سبق ذكره من عوائق فإن الحكومة في روسيا الاتحادية قد تابعت تنفيذ استراتيجيتها المخططة بتحرير أسعار الطاقة وجعلها جزءا من أسعار الطاقة العالمية، فجعلت من تلك الاستراتيجية واقعا عبر مجموعة من الخطوات التي طبقت على اقتصاد الطاقة الروسي بشكل تدريجي فبدأت عملياتها في العام1992 بدءا بالنفط والغاز ومن ثم تحرير البنزين في العام التالي، و انتهاء بالفحم الحجري الذي أصرت الحكومة الروسية على الاستمرار في معاملته كسلعة مدعومة لأنه عماد الاقتصاد الوطني الروسي لناحية كونه محركا رئيسا للعجلة الاقتصادية ومادة خام لكثير من الصناعات الوطنية إضافة لكونه وقود الظروف الطبيعية القاسية والطبقات الاجتماعية دون المتوسطة، ورغم أن أسعار كل من النفط والغاز الطبيعي لم تتجاوز نسبتها أكثر من 38% و 36% على الترتيب من الأسعار العالمية لكلتا المادتين إلا أن هذه النسبة غير المرتفعة نسبيا قد عكست زيادة في أسعار الطاقة المحلية قدرها 471% و 419% لكل من النفط والغاز إضافة إلى زيادة قدرت بحوالي 316% للفحم الحجري (الشيخ،2010؛ Stulberg,2013).

قد يلحظ القارئ لما ورد ذكره أعلاه أن الفحم الحجري قد اعتمد من قبل الدولة الروسية كوقود حيوي استوجب معاملة خاصة ربما لناحية تحرير أسعار منتجات الطاقة، إلا أن الخطط والاستراتيجيات الروسية بعيدة المدى والتي اعتمدت دون شك على دراسات اقتصادية معمقة ومعرفة دقيقة بمقدرات الاقتصاد الروسي وثرواته وإمكاناته، قد أولت الغاز الطبيعي كمصدر طاقي ووقود حيوي بديل وضعا اقتصاديا مدروسا شديد الخصوصية، إذ أوجدت من يمثلها في القطاع الخاص فكانت شركة غاز بروم التي احتكرت سوق الغاز الطبيعي الروسي إنتاجا وتصريفا في شتى أسواق الطاقة، ولتحكم سيطرتها أكثر فقد تفردت بملكية أنابيب النقل مجبرة بذلك باقي الشركات العاملة في هذا المجال على بيع كافة إنتاجها لها وبأسعار زهيدة قاربت (20 – 30) دولارا لكل 1000 متر مكعب غازي، وما الشركات التالية أسماؤها إلا بمثابة أفرع تتبع للشركة الأم غاز بروم:

- روس نفط
- سيب نفط
- غاز نفط
- ستروي ترانس غاز
- سيوز نفط غاز

التي تتصدر قائمة شركات الطاقة العالمية وفقا للتصنيف الأمريكي الذي أجري في العام 2008 طبقا لتقرير مجلة Fortuneمسجلة أعلى نسبة عائد بين جميع شركات الطاقة بغض النظر عن صافي الأرباح وذلك بحسب المعيار المعتمد في التصنيف من قبل المجلة المذكورة وبدورها غاز بروم تشغل دور المستثمر الرئيس لكافة عمليات التنقيب الجارية في أكبر حقول الطاقة حول روسيا(فتيحاني،2014؛ محمد،2014) الشكل(7).



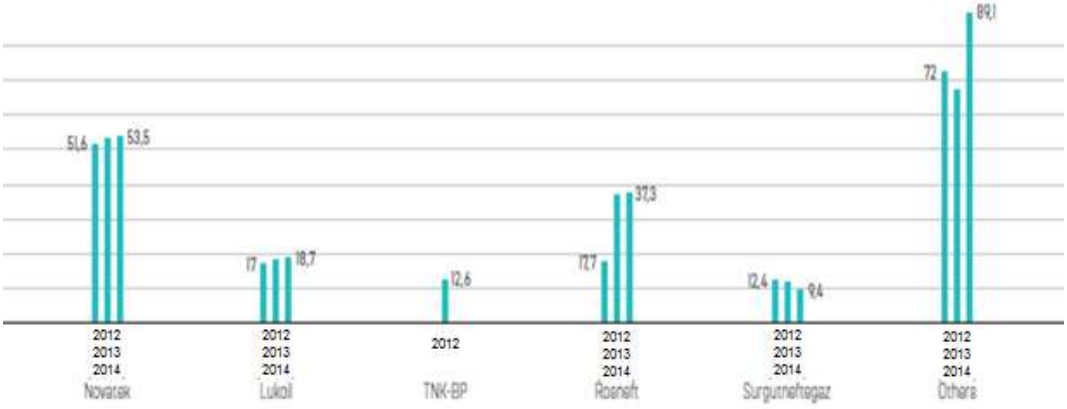
الشكل (7): يمثل إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا حسب الشركة(2014، مليار متر مكعب). المصدر:(Eia,2017).

وعلى اعتبار أن غاز بروم تعد شركة حكومية وتشكل ذراعا للدولة الروسية في أسواق الطاقة سواء كانت داخلية أم خارجية، فقد قامت علاقة اقتصادية تبادلية بحتة بين الحكومة الروسية وغاز بروم عمادها المستهلك بالدرجة الأولى ومن ورائه الاقتصاد الروسي ككل. فكان عليها أن تضع حدا أقصى لأسعار الغاز الطبيعي المستخرج يمنع تجاوزه محاكية بذلك أساليب الدعم الخفية، وفي المقابل تحصل الشركة المعنية على امتيازات وتسهيلات حكومية استثنائية

وإعفاءات ضريبية كالضرائب المترتبة على القيمة المضافة بالإضافة لكافة الضرائب التي تخص صادرات وواردات الغاز (حداد،2017).

وبفضل سياسات الحكومة الصارمة في هذا المجال وتوافقها مع التطلعات المستقبلية للمكانة الروسية في المحافل الدولية فقد شكل قطاع الطاقة متمثلا بإيرادات غاز بروم إضافة إلى إيرادات وعوائد قطاع التسلح ركيزة الاقتصاد الروسي الحديث بالمطلق وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي على السواء مرخيا على القرار الدولي الروسي صبغة الاستقلالية والمنعة.

وعلى سبيل وحدة القرار السياسي والاقتصادي الروسي لطالما استثنت الإجراءات القاضية بتحرير الاقتصاد قطاع الطاقة، فقد عمدت الحكومة على بقائها المتحكم الأول بأسعار عناصر وخامات الطاقة وأسواقها وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي من خلال حصول شركة غاز بروم التابعة للحكومة بشكل مطلق على نسبة الملكية الأعلى في كل شركة أو تجمع طاقي روسي، ومثاله شراء شركة روس نفط الحكومية للحصة السوقية لشركة يوجانسك نفط إحدى أكبر الشركاء المكونين ليوكوس النفطية الكبرى، كذلك الحال بالنسبة لأنشطة الشركة الروسية البريطانية THK–BP. وتبلغ الحصة السوقية لكل من لوك أويل وروس نفط ولغاز بروم المالكة لها 50% من الإنتاج النفطي الروسي و 90% من الإنتاج الغازي.حيث بلغ إنتاج الأولى من النفط ما يقارب 981 مليون برميل يوميا في العام 2007 وتعد غاز بروم المؤسس الرئيس لبورصة سان بطرسبورغ للمواد الخام التي بدأت تداولاتها برأسمال بلغ 50 مليون دولار في عام 2008 بعد أن سجلت رسميا في غضون عام سابقا ونقلت التداولات الآجلة لعقود النفط والخامات REBCO من بورصة نيويورك إليها (الشيخ،2010؛ حسين،2017) الشكل(8).



الشكل (8): منتجو الغاز المستقلين في روسيا (الإنتاج، 2012–2014، مليار متر مكعب). المصدر: (Eia,2017).

وقد تزامنت مجموعة من المتغيرات والعوامل الاقتصادية الروسية مع أزمة الاقتصاد العالمية آنذاك وساعدت الاقتصاد الروسي على تخطيها بأقل الأضرار الممكنة.... فما تلك الإجراءات؟

- قامت الحكومة الروسية عام 2004 بإنشاء ما سمي بصندوق الاستقرار الروسي والذي عمل كخزينة لحفظ العملات الصعبة والمعادن الثمينة، حيث نص قانون العمل به على تحويل عوائد مبيعات النفط الروسي تلقائيا إلى الصندوق المذكور إذا ما فاق سعر البيع 20 دولارا للبرميل.
- وعلى خلفية ارتفاع أسعار الطاقة والخامات في تلك الفترة فقد سجل الصندوق في مطلع العام2005 فوائض مالية قدرها 19 مليار دولار بعد أن قدرت كمية الإنتاج النفطي خلال العام 2004 بحوالي 450 مليون طن.

➢ نتيجة لتراكم الفوائض المالية في صندوق الاستقرار الروسي فقد ارتفع احتياطي روسيا من المعادن الثمينة والقطع الأجنبي آنذاك بنسبة 70% وبلغ حوالي 124541 مليار دولار خلال الفترة 2005–2004 ثم 5973 مليار دولار في آب (أغسطس) 2008 والذي احتلت روسيا على إثره المرتبة الثالثة عالميا بعد اليابان والصين على التوالي، ولعل هذا الرصيد كان بمثابة الركيزة الأساسية التي ارتكز عليها الاقتصاد الروسي خلال أزمة الاقتصاد العالمية.

وعليه فقد ظهرت نتيجة تلك التدابير جلية حين أعلنت روسيا عدم حاجتها لأي معونات اقتصادية سواء من الجانب الأوروبي أو الأمريكي. فقد حقق الاقتصاد الروسي انتقالا نوعيا منذ مطلع الألفية الثالثة وبنسبة جاوزت 7% في عام 2003 كمعدل نمو، إضافة إلى 75 مليار دولار كفائض ميزانية عام2007 ، وفوائض الميزان التجاري التي بلغت 84 مليار دولار في النصف الأول فقط من العام2008 الأمر الذي مكن الاقتصاد الروسي من الوفاء بديونه الخارجية كاملة، وانعكست تبعاته على كافة القطاعات وفي مقدمتها القطاع العسكري وقطاع الصناعة الذي تبوأ مكانة عالمية متقدمة جدا آنذاك.

لم يكن لقطاع الطاقة الروسي شأن أقل، فكان من شأنه تحويل مجموعة السبع الصناعية إلى مجموعة الثمانية بانضمام روسيا بعضوية تامة في حزيران/ يونيو 2002، وترأستها عام 2006.

تمكنت روسيا على إثر ما سبق من تجاوز أزمة الاقتصاد العالمية والتي أرخت بثقل أوزارها على مختلف اقتصاديات العالم ومن بينها الاقتصاد الروسي، إذ تراجع إنتاج الطاقة بشقيه، فقد بلغ الإنتاج الغازي 238 مليار متر مكعب في النصف الأول من عام 2009 متراجعا بذلك بنسبة 19.2% عن نفس المدة من عام 2008. وتراجع إنتاج النفط بنسبة 0.1% في مطلع كانون الثاني/ يناير وحتى أيار/ مايو لعام 2009 مقارنة بالفترة ذاتها لعام 2008 حيث بلغ الإنتاج 202 مليون طن. ورغم آثارها السلبية فقد تجاوز الاقتصاد الروسي الأزمة التي عصفت بأقوى اقتصاديات العالم محققا أرباحا في بعض قطاعاته وشركاته فقد وصف تجاوز "لوك أويل" النفطية الروسية للأزمة بأنه نسبي مع أرباح محققة في مطلع العام 2009 فاقت المليار دولار، وذلك على خلفية اتباعها لمجموعة من الإجراءات ومن بينها رفع قيمة الرسوم المتوجبة على الصادرات النفطية بما يقارب 60 دولارا للطن لتبلغ منذ الأول من تموز/ يوليو 2009 ما قيمته 212.6 دولار لكل طن (الشيخ،2010؛ حسين،2017).

تشكل مخزونات الطاقة نقطة تحول أساسية وبندا رئيسا من بنود الميزانية الروسية يسهم بشكل كبير في رفد الاقتصاد الوطني بالقطع الأجنبي اللازم ودعمه محققا له الاستقرار على مدى ليس بالقصير.

إن عائدات قطاع الطاقة في روسيا باتت تشكل واحدة من أسس ودعائم الاقتصاد ولا يعد هذا الأمر حديث العهد بل يرجع ذلك إلى مطلع سبعينات القرن الفائت الذي سجل مجموعا صافيا لعوائد الطاقة بلغ 600 مليون دولار واستمر بتحقيق ارتفاع مضطرد مسجلا أرباحا بقيمة 15 مليار دولار بعد ما يقارب عقدا ونصف العقد من الزمن وتصاعدت نسبة رفد هذا القطاع للاقتصاد السوفييتي بالعملات الصعبة من 22% إلى 74% خلال الفترة الزمنية ذاتها (Union,2012).

ويؤخذ على الاقتصاد الروسي الحديث تأثره بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار موارد قطاع الطاقة، إذ من شأن تحقق عوائد أقل وبشكل ملموس من ناحية شركات الطاقة الروسية الكبرى ((GAZPROM ROSNEFT/ LUKOIL على سبيل المثال، أن تسجل اضطرابا اقتصاديا واضحا في السوق الروسية.

لقد استطاع الاقتصاد الروسي توظيف فكرة وجود الإمدادات الطاقية بوفرة حيث تمت الإفادة من ذلك بالشكل الأمثل في دفع عجلة الاقتصاد وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في كافة القطاعات على التوازي مستغلا هذه الوفرة الطاقية في

التركيز على بعض القطاعات التي تتسم باستغلال مكثف لمختلف مكونات الطاقة واللازمة للعمليات التشغيلية وجعلت من هذه القطاعات بحد ذاتها دعامة فاق حجمها ربع الناتج الإجمالي الروسي ونقطة انطلاق لمختلف القطاعات الأخرى للبدء بعمليات التنمية الاقتصادية على أوسع نطاق (Grama,2012).

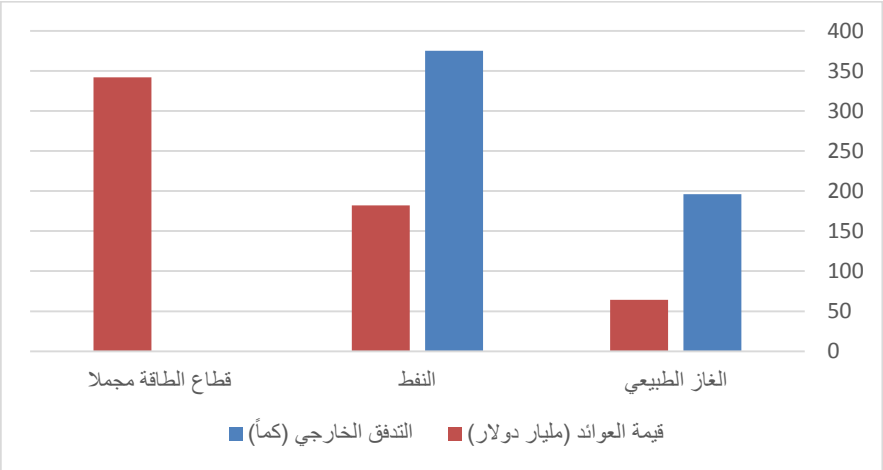
يبين الجدول التالي ما تم ذكره أعلاه وذلك بأخذ العام 2011 مثالا:

الجدول رقم (1): يوضح مساهمة قطاع الطاقة الرئيس في الاقتصاد الروسي.

نوع الطاقة	التدفق الخارجي (كما)	قيمة العوائد
الغاز الطبيعي	196 مليار متر مكعب	64 مليار دولار
النفط	375 مليون طن	182 مليار دولار
قطاع الطاقة مجملا	-	342 مليار دولار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eia,2017).

وفي تصور شامل لقطاع الطاقة الروسي وموقعه بالنسبة للاقتصاد الروسي ككل يورد الشكل البياني التالي (الشكل 9) خلاصة بعض الإحصائيات التي تظهر نسبة إسهام قطاع الطاقة بأنواعها في الاقتصاد الوطني الروسي مقارنة بباقي القطاعات ككتلة واحدة وذلك للوقوف على الحجم الحقيقي الذي يأخذه هذا القطاع وبيانا للسبب الذي يجعل منه الداعم الأول ومنطلقا لعمليات التنمية الاقتصادية في البلاد.



الشكل (9): إسهام قطاع الطاقة في الاقتصاد الوطني الروسي. المصدر: من اعداد الباحثة

يتضح من المخطط السابق ارتكاز الاقتصاد الوطني في روسيا الاتحادية على قطاع الطاقة بمختلف أشكالها حيث يشكل بمفرده ثلثي إيرادات الميزانية العامة للدولة تقريبا أي بما نسبته 65% وثلث إيرادات تلك الميزانية في حال أضيف لها بند الدعم الحكومي للاقتصاد على اعتبار أن الاقتصاد الموجه بالدعم الحكومي هو النمط الاقتصادي المتبع في روسيا الاتحادية ولو أنها بدأت تتوجه مؤخرا إلى نمط اقتصاد السوق أي بنسبة 32% من إيرادات تلك الميزانية وإن هذا

الفارق بين نسبتي الإسهام يشير إلى مقدار الدعم الهائل الذي تتكبده الحكومة الروسية في توجهاتها وخططها الاقتصادية (أمين،2012؛ فتيحاني،2014؛ Russianfederation,2015).

أيضا تشكل صادرات قطاع الطاقة ما يزيد على نصف قيمة الصادرات الروسية الإجمالية حيث تشغل 54% منها وبالمقابل ما يقارب نصف عوائد القطع الأجنبي المتأتية وذلك بنسبة 45% بالإضافة إلى أن 30% من نسبة إسهام الصناعة الروسية في الاقتصاد الوطني يوفرها قطاع الطاقة أيضا وعلى اعتباره صناعة استلزمت تشغيلا لليد العاملة بدءا من عمليات البحث والاستخراج ووصولا إلى التكرير والإنتاج وغيرها من عمليات تشغيلية.

ويذكر أن هذا القطاع الحيوي بات يعدّ منطلقا لعمليات التنمية على اختلاف أشكالها وسواء كانت اقتصادية اجتماعية فقد أتاح الفرصة لما نسبته 3.2% من القوى البشرية لأن تنضم إلى تعداد القوى العاملة الوطنية في البلاد وبذلك يكون قد أسهم بشكل ملموس في رفاهية المجتمع وخفض معدلات البطالة وبالتالي كل ما يتعلق بها من مشكلات اقتصادية واجتماعية كالفقر والتضخم وغيرها عدا عن التطوير الذاتي لنفس القطاع حيث يستحوذ على 3-4% من القيمة الإجمالية للناتج المحلي لروسيا الاتحادية تحت ما يسمى مخصصات تطوير قطاع الطاقة محليا.

وانطلاقا من إدراك الدولة الروسية للأهمية الكبيرة لقطاع الطاقة وبأنه إلى جانب الترسانة العسكرية الروسية يشكل أساسا لتوضع روسيا على رأس الهرم الدولي، فإن اهتمامها بتطوير هذا القطاع انعكس في معدلات التطوير التي إذا ما أخذت بشكل تراكمي كانت مساوية لمعدلات التطوير التراكمية لباقي قطاعات الاقتصاد الروسي مجتمعة والتي سجلت نسبة 17% خلال الفترة ما بين 2000- 2009 مقابل معدل تطوير تراكمي تصاعدي مطرد للقطاع المذكور وخلال نفس الفاصل الزمني 13- 17%(حداد،2017).

الاستنتاجات والتوصيات:

❖ الاستنتاجات:

- يحتفظ قطاع الطاقة الروسي بحصة كبيرة من عوائد الاقتصاد الروسي ككل، ويعكس أثره في مختلف قطاعات الاقتصاد الأخرى.
- أسهم الاهتمام بقطاع الطاقة في روسيا بوضع الاقتصاد الروسي في كثير من قطاعاته موضع التوظيف الأمثل، وانعكس ذلك في عدة جوانب كزيادة إجمالي الناتج القومي وزيادة نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي وانخفاض معدلات كل من التضخم والبطالة مقابل الارتفاع في مستويات النمو والأداء المؤسساتي والاستثمار سواء الحكومي منه أو الخارجي.
- مر الاقتصاد الروسي كأي اقتصاد آخر بفترات تباينت ما بين الانهيار والاستقرار والازدهار، وكان للعوامل السياسية وفي مقدمتها انهيار الاتحاد السوفييتي الدور الأكبر في ذلك.
- انعكست النتائج الاقتصادية لفترة الاستقرار التي عاشتها روسيا على باقي المجالات السياسية منها والاجتماعية، وكان للاكتشافات الطاقية والانتقال شيئا فشيئا لنظام الاقتصاد الحر الفضل الأكبر في ذلك.
- أسهمت الميزات التي يتسم بها قطاع الطاقة في روسيا بجعله محط أنظار اقتصاديات أوروبا والعالم، مسجلا معدلات مرتفعة في الطلب العالمي عليه، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الموقع الاستراتيجي للحاضنة الروسية وتعدد المنافذ باتجاه دول الجوار.

- تشكل مخزونات الطاقة بندا رئيسا من بنود الميزانية الروسية يسهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني ورفده بالقطع الأجنبي.
- كان لقطاع الطاقة الدور الأساسي في خروج روسيا من أزمة الاقتصاد العالمية مؤخرا بأقل ما يمكن من خسائر، وذلك على خلفية التدابير التي اتخذتها الحكومة بإنشاء صندوق الاستقرار الروسي الذي يغذيه قطاع الطاقة وعوائد النفط على وجه الخصوص.

❖ **التوصيات:**

- التعاون بين الحكومة وشركات الطاقة الروسية لوضع استراتيجيات للتنقيب والإفصاح عن حقول جديدة بما يتلاءم مع السياسة الاقتصادية الروسية الخارجية منها والداخلية.
- اكتشاف أسواق جديدة وتطوير الأسواق القديمة، ومعالجة إجراءات التمييز ضد الشركات والاستثمارات الروسية في الخارج باتباع مبدأ المعاملة بالمثل.
- تقوية العلاقات الاستراتيجية مع كبار منتجي الطاقة العالميين.
- الحرص على تنويع مصادر تغذية الاقتصاد الوطني الروسي من سائر القطاعات، وعدم الارتكاز على قطاع الطاقة بشكل تام تلافيا لأي نوع من المخاطر المحتملة.
- الإفادة من التجربة الروسية في التوظيف الأمثل للقطاعات الرائدة في الاقتصاد، استغلالا لأي فرصة سانحة لدعم الاقتصاد الوطني والارتقاء بمستوى معيشة الفرد.

المراجع:

- الرماح، حسين علي عبد الباقي.امن الطاقة في السياسة الروسية بعد عام 2013، 132،2016.
- الشيخ، نورهان. سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،pp1,2010,21.
- النبي، هاجر محمد أحمد عبد 2016. أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة (2000 – 2015).
- أمين، خديجة عرفة. أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة. دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2012، 160.
- بورشيفكايا، انا. روسيا في الشرق الاوسط ، الدوافع–الاثار – الامال،2016,57.
- حداد، أسماء 2017. الرهانات الروسية الطاقوية وتأثيرها على مكانتها الجيوسياسية. جامعة الجائر3.
- حسين، احمدسيد. سياسة الطاقة الروسية وتاثيرها على التوازن الاستراتيجي. مجلة الديقراطية،2017,6.
- فتيحاني، رؤوف. دور متغيّر الغاز الطبيعي في العلاقات الروسية –الاوروبية (مارس2000–مارس2014). ماجستير، جامعة الجزائر 3، 193،2014.
- مجدان، محمد. سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر. المجلة العربية للعلوم السياسية،pp20–349,2866,2015,1.
- محمد، خديجة عرفة. أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2014,295.
- BP.*BP Statistical Review of World Energy June 2016*.2016,pp.
- BP 2018. BP Statistical Review of World Energy. London: Whitehouse Associates, London salterbaxter mslgroup.

- CONTI, JOHN،HOLTBERG, PAUL،DIEFENDERFER, JIM،LAROSE, ANGELINA،TURNURE, JAMES T and WESTFALL, LYNN 2016. International energy outlook 2016 with projections to 2040. USDOE Energy Information Administration (EIA), Washington, DC (United States). Office of Energy Analysis.
- EBEL, ROBERT.*The geopolitics of russian energy, Center for strategic and international studies*,Washington,2009,150.
- EIA 2016. Country Analysis Brief: Russia.
- EIA 2017. Country Analysis Brief: Russia.
-GRAMA, YULIA.*The analysis of Russian oil and gas reserves*.International Journal of Energy Economics and Policy,2,2,201291-82،pp.
- RUSSIANFEDERATION 2015. Russian Energy — 2014. Russia: the Analytical Center for the Government of the Russian Federation.
- STEIN, JONATHAN B. *The Soviet Bloc Energy and Western Security,LexingtonBooks*,Toronto,1983،
- STULBERG, A 2013. Russia and the geopolitics of natural Gas: Leveraging or Succumbing to Revolution? : PONARS Eurasia Memo.
- TODOREV, ALEXANDAR.*The Energy Dialogue Between Russia and the United States*.World Affairs,12,4,2008,25pp.
- UNION, TASK FORCE 3 INTERNATIONAL GAS 2012. Geopolitics and Natural Gasc(Full Report). Canada.
-VICTOR, G. D،JAFFE, M. A and HAYES, H. M.*Natural Gas and Geopolitics from 1970 to 2040,Cambridge University Press*,New York,2006,536.